جمهورية العراق
ديوان الرقابة المالية الاتحادي
دائرة تدقيق نشاط الخدمات العامة
الهيئة المتخصصة بالرقابة على شؤون التنمية
المستدامة والبيئة
العدد : ت / ٣٠
التاريخ: ٢٠٢٦ /٨/١٧

الى/ السيد مدير مكتب وزير البيئة المحترم

م/ مناقشة مسودة تقرير رقابي

بعد التحية

استنادا الى قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (٣١) لسنة /٢٠١١ (المعدل)، وفي الوقت الذي يثمن هذا الديوان اهتمامكم بتسهيل مهمة فريق الهيئة في إتمام مهمتها الرقابية، ولغرض استكمال مهمتنا الرقابية الخاصة بأعمال تقويم الأداء التخصصي على اجراءات وزارة البيئة في الحد من مسببات التغيرات المناخية وتقليل آثارها للفترة (من ٢٠٢٢ولغاية ٢٠٢٦/٦/٣٠)، يرجى تحديد يوم خلال هذا الأسبوع أو بداية الأسبوع القادم لمناقشة مسودة التقرير المرافق والذي تم اعداده بهذا الخصوص.

شاكرين تعاونكم... مع التقدير.

المرافقات
- مسودة التقرير آنفاً.

قيس وعد رشيد
رئيس الهيئة المتخصصة بالرقابة
على شؤون التنمية المستدامة والبيئة
٢٠٢٦/٨/١٧

م/ مسودة تقرير لنتائج اعمال تقويم الأداء التخصصي على اجراءات وزارة البيئة في الحد من مسببات التغيرات المناخية وتقليل آثارها للفترة (من ٢٠٢٢ ولغاية ٢٠٢٦/٦/٣٠)

- نتائج اعمال رقابة الاداء:

أ- عدم قيام وزارة البيئة ببناء وتطوير نظام للرصد والانذار المبكر، خلافاً للفقرة (٧-١) من وثيقة المساهمات المحددة وطنياً للعراق بشأن تغير المناخ (NDC) والتي نصت على (بناء وتطوير نظام الرصد والانذار المبكر وبناء القدرات لمراقبة الاحداث المناخية المتطرفة والقاسية مثل موجات الجفاف والفيضانات والعواصف المطرية والغابات والتربة لأخذ الاستعدادات اللازمة والتقليل من الخسائر البشرية والاقتصادية) وحسب ما جاء في كتاب الدائرة الفنية ذي العدد (د.ف/١٠/١٠١٧) في ٢٠٢٦/٥/٢٥, وبخصوص ذلك لدينا الملاحظات التالية:

أولاً: لا يوجد لدى وزارة البيئة نظام وطني متكامل للرصد والانذار المبكر للكوارث متعددة المخاطر والاحداث المناخية المتطرفة والقاسية والذي يسهم في تعزيز الأمن البيئي والمائي والغذائي، ورفع قدرة الدولة على إدارة الأزمات بكفاءة، وتحقيق التنمية المستدامة، وتقليل الخسائر البشرية والاقتصادية والبيئية على المدى الطويل. إذ تتجلى أهمية هذا النظام في الجوانب الآتية:

(١) حماية الأرواح والممتلكات والحد من الخسائر الاقتصادية

(٢) تعزيز الجاهزية والاستجابة وإدارة المخاطر متعددة المصادر

(٣) تعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ

(٤) دعم اتخاذ القرار وتحسين التخطيط الاستراتيجي

(٥) تحسين إدارة الموارد الوطنية وحماية القطاعات الحيوية

(٦) رفع وعي المجتمع

(٧) تعزيز الالتزام بالاتفاقيات والأطر الدولية وتعزيز التعاون المؤسسي

ثانياً: لم تقم وزارة البيئة بوضع استراتيجية أو خطة وطنية معتمدة للإنذار المبكر والتي تتمثل اهميتها في الجوانب التالية: اهميتها فيما يأتي:

(١) توحيد الرؤية الوطنية في الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ.

(٢) تحديد الأدوار والمسؤوليات لمنع التداخل أو التضارب في الصلاحيات، وتقليل التأخير في الاستجابة.

(٣) تعزيز التنسيق المؤسسي وإنشاء آليات واضحة لتبادل المعلومات بين الجهات المعنية.

(٤) توحيد إجراءات الإنذار والاستجابة واعتماد بروتوكولات وطنية موحدة لتصنيف مستويات الخطورة.

(٥) رفع كفاءة اتخاذ القرار وتوفير إطار واضح لصناع القرار يحدد متى وكيف يتم إصدار الإنذار والإجراءات اللاحقة.

(٦) تطوير القدرات الوطنية وتضمين برامج مستمرة للتدريب، والمحاكاة، وتطوير الكوادر الفنية والإدارية .

(٧) تأمين التمويل والاستدامة لضمان صيانة وتحديث شبكات الرصد والاتصالات بشكل مستمر.

(٨) تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في منظومة الإنذار المبكر .

(٩) الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة كالأقمار الصناعية، والذكاء الاصطناعي، والنماذج التنبؤية، والاتصالات الرقمية في منظومة الإنذار المبكر.

(١٠) تحسين جودة البيانات والمعلومات ووضع معايير وطنية لجمع البيانات وتحليلها وتبادلها.

(١١) الوفاء بالالتزامات الدولية لدعم تنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث وتنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

(١٢) المراجعة والتحسين المستمر ووضع مؤشرات أداء وطنية لقياس فعالية النظام.إوجراء تقييمات دورية.

ثالثاً: عدم امتلاك وزارة البيئة شبكة ومحطات رصد مناخي والتي تعتبر البنية التحتية الأساسية لأي نظام وطني للرصد والإنذار المبكر، إذ توفر البيانات المناخية والبيئية الدقيقة والآنية التي تبنى عليها التنبؤات والتحذيرات وقرارات إدارة مخاطر الكوارث واقتصرت على بعض محطات مراقبة نوعية الهواء والتي لا تغطي جميع المحافظات بالإضافة الى عطل الكثير منها والجدول التالي يبين تفاصيل تلك المحطات:

المحافظة	عدد الكلي	مرجعية ثابتة		مرجعية متنقلة		مدمجة	
		تعمل	لا تعمل	تعمل	لا تعمل	تعمل	لا تعمل
بغداد	٣٥	٤	٣	١	٥	٢٠	٢
النجف الاشرف	٣	١	١	–	–	–	١
ميسان	٢	–	٢	–	–	–	–
القادسية	٢	–	١	–	١	–	–
كربلاء المقدسة	١٠	–	–	–	–	–	١٠
بابل	٣	٢ (تعمل جزئيا)	–	١ (تعمل جزئيا)	–	–	–
البصرة	١٧	١	١٥	١	–	–	–
نينوى	٣	–	٣	–	–	–	–
كركوك	٣	–	٣	–	–	–	–
المثنى	١	١		–	–	–	–
واسط	١	–	–	١	–	–	–

ب- عدم اعداد أطلس (الوفيات والخسائر الاقتصادية الناجمة عن الاحداث المتطرفة بسبب تغير المناخ في العراق) والذي يعد أداة استراتيجية لدعم صنع القرار، إذ يوفر قاعدة معرفية شاملة توثق الآثار البشرية والاقتصادية للكوارث المناخية، مما يساعد الدولة على الانتقال من إدارة الكوارث بعد وقوعها إلى إدارة المخاطر والوقاية منها، وحسب كتاب الدائرة الفنية ذي العدد (د.ف/١٠/١٢٤١) في ٢٠٢٦/٦/٢٨، ويكتسب هذا الأطلس أهمية استثنائية في العراق نظراً لتزايد تأثيرات موجات الحر، والعواصف الترابية، والجفاف، والفيضانات، وما تسببه من آثار على الأمن المائي والغذائي والصحي والاقتصادي. ومن خلال توثيق هذه الخسائر وتحليلها مكانياً وزمانياً، وأنه يساعد في الاتي:

- تحديد المحافظات والقطاعات الأكثر هشاشة .
- توجيه الاستثمارات نحو مشروعات التكيف والحد من المخاطر .
- تحسين توزيع الموارد أثناء الطوارئ .
- دعم إعداد الاستراتيجية الوطنية للتكيف مع تغير المناخ وخطط الحد من مخاطر الكوارث .

- بناء قاعدة بيانات وطنية تساعد على قياس التقدم في خفض الوفيات والخسائر الاقتصادية بمرور الوقت.

ج- لا توجد لدى وزارة البيئة منهجية معتمدة في حصر الوفيات والخسائر الاقتصادية المرتبطة بالأحداث المناخية المتطرفة (موجات الحر، العواصف الترابية، الفيضانات، الجفاف، العواصف المطرية الشديدة، وغيرها) وحسب كتاب الدائرة الفنية ذي العدد (د.ف/١٠/١٢٤١) في ٢٠٢٦/٦/٢٨.

د- لا توجد لدى وزارة البيئة بيانات خاصة بـ (أمطار، حرارة، رياح، غبار، مناسيب مياه، رطوبة، وغيرها) لاستخدامها في الإنذار المبكر عن الاحداث المناخية المتطرفة وحسب كتاب الدائرة الفنية ذي العدد (د.ف/١٠/١٢٤١) في ٢٠٢٦/٦/٢٨.

هـ- عدم قيام وزارة البيئة بتوفير الدعم المالي والتقني لتجهيز التقنيات الحاسوبية والاستشعار عن بعد والتحليل والتنبؤ عن تقلبات المناخ وفقاً لسيناريوهات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) كجزء من التكيف الاستباقي لتقليل الحد الأكبر من الخسائر والاضرار التي قد تنتج عنه حيث تفتقر الوزارة الى (حواسيب عالية الأداء (HPC) وبرمجيات تخصصية، أنظمة حاسوبية فائقة الدقة، أجهزة الاستشعار عن بعد، كوادر متخصصة في مجال النمذجة المناخية وتحليل البيانات)، وحسب ما جاء في كتاب الدائرة الفنية (د.ف/١٠/١٠٧٧) في ٢٠٢٦/٦/٣.

و- لم تقم وزارة البيئة بوضع خطط وبرامج لتطوير القدرات الوطنية في النمذجة المناخية والتنبؤ المستقبلي ولم تقم بتنفيذ برامج تدريبية او دورات خاصة بالنمذجة المناخية وتحليل البيانات والتنبؤ المستقبلي، وحسب ما جاء في كتاب الدائرة الفنية (د.ف/١٠/١٠٧٧) في ٢٠٢٦/٦/٣.

ز- لم تقم وزارة البيئة بوضع إستراتيجية او خطة وطنية لإدارة الازمات والكوارث المتعلقة بتغير المناخ وتعزيز الشراكات مع الجهات الحكومية، وحسب ما جاء في كتاب الدائرة الفنية (د.ف/١٠/١٢٢٦) في ٢٠٢٦/٦/٢٤.

ح- لم تقم وزارة البيئة بالانضمام الى أي اتفاقية إقليمية او توقيع مذكرات تفاهم أو برامج تعاون مع دول الجوار المتعلقة بإدارة مخاطر المناخ والكوارث خصوصاً تلك المتعلقة بالمخاطر التالية والتي تعتبر من اهم المشاكل البيئية التي يعاني منها العراق نتيجة للتغيرات المناخية التالية (العواصف الغبارية العابرة للحدود، إدارة الفيضانات المشتركة، الجفاف والتصحر، تبادل بيانات الطقس والمناخ)، وحسب ما جاء في كتاب الدائرة الفنية (د.ف/١٠/١٢٢٦) في ٢٠٢٦/٦/٢٤.

ط- لم تقم وزارة البيئة باستخدام تقييمات المخاطر المناخية في التخطيط الوطني للحد من المخاطر والاستعداد المسبق لمواجهة الازمات والكوارث المناخية المحتملة، وحسب ما جاء في كتاب الدائرة الفنية (د.ف/١٠/١٢٢٦) في ٢٠٢٦/٦/٢٤.

ي- لم تقم وزارة البيئة وبالشراكة مع الوزارات التنفيذية ذات العلاقة (وزارة الداخلية، وزارة الدفاع) بإجراء محاكات واختبارات دورية استعدادية للكوارث وإدارة الازمات المناخية، وحسب ما جاء في كتاب الدائرة الفنية (د.ف/١٠/١٢٢٦) في ٢٠٢٦/٦/٢٤.

ك- عدم وجود قانون وطني شامل للطوارئ حيث لا يزال العراق يفتقر الى تشريع حديث يتعامل مع التغير المناخي كتهديد أمني وقومي وخطر استراتيجي مستدام وليس كحالات طارئة مؤقتة، وحسب ما جاء في كتاب الدائرة الفنية (د.ف/١٠/١٢٢٦) في ٢٠٢٦/٦/٢٤.

ل- ضعف التنسيق بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية في المحافظات خاصة فيما يتعلق بتوزيع الموارد المائية وإدارة الأراضي المتصحرة، وحسب ما جاء في كتاب الدائرة الفنية (د.ف/١٠/١٢٢٦) في ٢٠٢٦/٦/٢٤.

م- افتقار المؤسسات المعنية بالمناخ الى (موازنات مرنة) تتيح لها التحرك الاستباقي قبل وقوع الكوارث المناخية، حيث يتم إطلاق الأموال غالباً بعد وقوع الكارثة (مثل تعويضات الفيضانات أو الجفاف) وليس للوقاية منها، وحسب ما جاء في كتاب الدائرة الفنية (د.ف/١٠/١٢٢٦) في ٢٠٢٦/٦/٢٤.

ن- نقص البيانات المشتركة وغياب الربط الالكتروني بين الهيئة العامة للأنواء الجوية والمؤسسات التنفيذية مما يعرق تفعيل أنظمة الإنذار المبكر الخاصة بالحوادث والكوارث المناخية، وحسب ما جاء في كتاب الدائرة الفنية (د.ف/١٠/١٢٢٦) في ٢٠٢٦/٦/٢٤.

س- لا توجد لدى وزارة البيئة استراتيجيات او خطط وطنية معتمدة لتعزيز صمود النظم البيئية (الإيكولوجية) تجاه آثار التغير المناخي، وحسب ما جاء في كتاب الدائرة الفنية (د.ف/١٠٨٨/١٠) في ٢٠٢٦/٦/٧.

ع- لم تقم وزارة البيئة بتنفيذ المشاريع البيئية الخاصة بالنظم البيئية (الإيكولوجية) والمبينة ادناه:

أولا: المشاريع الخاصة بتعزيز صمود النظم البيئية (الإيكولوجية) تجاه آثار الأحداث المناخية المتطرفة.

ثانياً: مشاريع استعادة النظم البيئية المتدهورة أو مشاريع إعادة التأهيل البيئي للنظم البيئية (الإيكولوجية).

ثالثاً: مشاريع وبرامج حماية الأراضي الرطبة والأهوار من الجفاف أو التدهور.

رابعاً: مشاريع حماية ضفاف الأنهار والمناطق المعرضة للسيول والفيضانات.

خامساً: مشاريع مكافحة التصحر وتحسين الغطاء النباتي في المناطق المتأثرة بالجفاف.

وحسب ما جاء في كتاب الدائرة الفنية (د.ف/١٠٨٨/١٠) في ٢٠٢٦/٦/٧.

ف- لم تقم وزارة البيئة بوضع برامج وخطط أو إقامة مشاريع لتوظيف النظم البيئية (الإيكولوجية) للتقليل من أخطار الكوارث الطبيعية (الفيضانات، السيول، الجفاف، التصحر، وغيرها)، وحسب ما جاء في كتاب الدائرة الفنية (د.ف/١٠٨٨/١٠) في ٢٠٢٦/٦/٧.

ص- لم تقم وزارة البيئة باستخدام الحلول القائمة على الطبيعة (Nature-Based Solutions) للحد من الكوارث المناخية والتي تساهم بشكل فعال بالاتي:

- تقلل من المخاطر المناخية (الفيضانات، العواصف، الجفاف، موجات الحر)
- تدعم التنوع الاحيائي (النباتات، الطيور، الأسماك)
- تحسن الاقتصاد المحلي (الزراعة، الصيد، السياحة البيئية)
- تقلل انبعاث الكاربون وتساعد في تخفيف آثار المناخ
- أقل كلفة على المدى الطويل مقارنة بالحلول الأخرى القائمة على البنى التحتية الخرسانية.

وحسب ما جاء في كتاب الدائرة الفنية (د.ف/١٠٨٨/١٠) في ٢٠٢٦/٦/٧.

ق- لم يتم وضع مؤشرات أداء معتمدة لقياس صمود النظم البيئية (الإيكولوجية) تجاه آثار التغير المناخي، وحسب ما جاء في كتاب الدائرة الفنية (د.ف/١٠٨٨/١٠) في ٢٠٢٦/٦/٧.

ر- لا يوجد لدى وزارة البيئة إطار وطني للرصد والتقييم (Monitoring & Evaluation) والذي يعتبر مجموعة منهجيات وأدوات تستخدم لرصد تنفيذ إجراءات التكيف وقياس نتائجها وتقييم فعاليتها وتعلم الدروس لتحسين السياسات والخطط والذي اكدت عليه اتفاقية باريس كعنصر أساسي لنجاح التكيف لأنه يساعد على إدارة المخاطر المتغيرة باستمرار وحسب ما جاء في كتاب الدائرة الفنية (د.ف/١٢٥٤/١٠) في ٢٠٢٦/٦/٢٩، وبهذا الخصوص لدينا ما يلي:

أولاً: لا يوجد ضمن المركز الوطني للتغيرات المناخية وحدة او قسم مختص لمتابعة نظام الرصد والتقييم (M&E).

ثانياً: لم يتم وضع مؤشرات وطنية خاصة لمتابعة نظام الرصد والتقييم (M&E).

ثالثاً: لم يتم اصدار أي أوامر او قرارات تنظم مهام الرصد والتقييم (M&E).

رابعاً: لم يتم وضع ادلة إجرائية او مناهج معتمدة في وزارة البيئة للرصد والتقييم (M&E) ومناهج لقياس النتائج قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد.

خامساً: لا يوجد لدى وزارة البيئة معايير خاصة لقياس وتقييم (لنجاح التكيف).

سادساً: لم تقم وزارة البيئة بإعداد تقارير دورية (شهرية، فصلية، سنوية) خاصة بتقدم تنفيذ إجراءات التكيف والتي تساهم في تعديل السياسات أو إعادة توجيه الموارد.

سابعاً: لم تقم وزارة البيئة بإجراء دراسات او تقييمات لقياس أثر مشاريع التكيف على تقليل المخاطر المناخية والاثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لبرامج التكيف المنفذة.

ثامناً: لم تقم وزارة البيئة بعقد اجتماعات دورية مشتركة مع الوزارات القطاعية لمناقشة أداء تلك الوزارات الخاص بموضوع التكيف والإجراءات المتخذة وأثر تلك الإجراءات.

تاسعاً: لم تقم وزارة البيئة بوضع تخصيصات مالية خاصة بمنظومة الرصد والتقييم (M&E).

ش- لا يوجد لدى وزارة البيئة سياسة وطنية أو إطار معتمد أو منهجية لتقييم الخسائر والأضرار (Loss & Damage) وهي المنهجية الذي تقوم على دمج تقييم المخاطر المناخية مع قياس الخسائر الاقتصادية وغير الاقتصادية، بما يشمل الأضرار التي لا يمكن التكيف معها أو التي تبقى كـ (مخاطر متبقية) بعد تنفيذ إجراءات التكي، وحسب ما جاء في كتاب الدائرة الفنية (د.ف/١٠/١٠٥٩) في ٢٠٢٦/٦/٣، وبهذا الخصوص لدينا ما يلي:

أولاً: لا توجد لدى وزارة البيئة منهجية مكتوبة ومعتمدة لحصر وقياس الخسائر والاضرار الناتجة عن تغير المناخ.

ثانياً: لا يوجد تقييم دوري للخسائر والاضرار (L&D) تشمل الخسائر (الاقتصادية وغير الاقتصادية) وكذلك تقييم ما بعد الكوارث.

ثالثاً: لا تتوفر لدى وزارة البيئة بيانات وطنية دقيقة وموحدة حول الخسائر والاضرار ولم يتم انشاء قاعدة بيانات وطنية او سجل وطني للخسائر والاضرار المناخية.

رابعاً: لم تقم وزارة البيئة بتقدير الخسائر الاقتصادية (المباشرة وغير المباشرة) بشكل دقيق للقطاعات المهمة (الزراعة، المياه، الطاقة، الصحة، البنية التحتية، الإسكان والخدمات) بشكل دقيق علماً انه تم تقدير العواقب الاقتصادية الاجمالية لتغير المناخ في العراق بحوالي (٥ مليار دولار) سنوياً وفقاً لفريق العمل الوطني لوثيقة المساهمات الوطنية المحدثة (NDC).

خامساً: لم تقم وزارة البيئة بإجراء دراسات (تكلفة/منفعة) للمشاريع الوقائية الخاصة بالتكيف مقارنة بالخسائر المحتملة.

سادساً: لا توجد لدى وزارة البيئة منهجية أو إطار معتمد لتقييم الخسائر غير الاقتصادية المرتبطة بتغير المناخ (فقدان الأرواح أو تدهور الصحة، النزوح او الهجرة المرتبطة بالمناخ، فقدان او تضرر التراث الثقافي، تدهور التنوع الحيوي وفقدان التنوع البيولوجي، فقدان وتضرر سبل العيش) وكذلك لا توجد لدى وزارة البيئة مؤشرات كمية أو نوعية لهذا النوع من الخسائر.